السكان في عام ٢٠٢٠

العوامل الديمغرافية يمكن أن تكون محركا قويا لعملية التنمية الاقتصادية ووتيرتها.

ديفيد بلوم

"الديمغرافيا قدر محتوم» هي مقولة يستشهد بها غالبا للإشارة إلى أن عوامل مثل حجم السكان في بلد ما ومعدل نموهم وتركيبتهم هي ما يحدد نسيجه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي على المدى الطويل. وتسلط هذه المقولة الضوء على دور العوامل الديمغرافية في تشكيل الكثير من التحديات والفرص المعقدة التي تواجهها المجتمعات، والتي يرتبط عدد منها بالنمو الاقتصادي والتنمية.

غير أنه من قبيل المبالغة القول بأن العوامل الديمغرافية هي المحدد الوحيد؛ إذ يغفل ذلك حقيقة أن المسارات الديمغرافية وانعكاساتها على التنمية تتأثر بالحوافز الاقتصادية، وإصلاحات السياسات والإصلاحات المؤسسية، والتغيرات في التكنولوجيا والأعراف الثقافية والسلوك.

ويشهد العالم في الوقت الحالي اضطرابات ديمغرافية كبرى ذات مكونات ثلاثة رئيسية: النمو السكاني، والتغيرات في معدلات الخصوبة والوفيات، وما يصاحب ذلك من تغيرات في التركيبة العمرية للسكان.

النمو السكاني

استغرق الأمر أكثر من ٥٠ ألف عام ليصل عدد سكان العالم إلى مليار شخص. ولكن منذ عام ١٩٦٠، يزداد تعدادنا عدة مليارات كل عقد أو اثنين. فقد بلغ التعداد العالمي للسكان ٣ مليارات نسمة في عام ١٩٦٠، ووصل إلى ٦ مليارات نسمة في حدود عام ٢٠٠٠، وتشير توقعات الأمم المتحدة إلى تجاوزه ٩ مليارات نسمة بحلول عام ٢٠٣٧. غير أن معدل النمو السكاني السنوي تباطأ من ذروته في أواخر الستينات عندما وصل إلى أكثر من ٢٪ متراجعا إلى حوالي ١٪ حاليا لينخفض مجددا إلى نصف هذا المستوى بحلول عام ٢٠٥٠.

وبالرغم من ازدياد نصيب الفرد من الدخل العالمي بأكثر من الضعف، وارتفاع العمر المتوقع بستة عشر عاما، وتمكين جميع الأطفال تقريبا على مستوى العالم من الالتحاق بالتعليم الابتدائي خلال الفترة ١٩٦٠–٢٠٠٠، يفرض النمو السكاني السريع العديد من التحديات الصعبة على مستوى الأفراد والمجتمعات. وتتضمن هذه التحديات الحاجة إلى مزيد من المأكل والملبس والمسكن والتعليم والبنية التحتية، واستيعاب أعداد كبيرة في صفوف القوة العاملة المنتجة، وبذل المزيد من الجهود لحماية البيئة. وبالرغم من أن الانفجار السكاني العالمي أصبح أقل حدة نسبيا، لا تزال الزيادة من عقد لآخر كبيرة وتنطلق من مستويات أولية متنامية أكثر من ذي قبل.

وتراجعت إلى حد ما حدة المخاوف السابقة من حدوث انفجار سكاني عالمي لتتحول إلى مخاوف من نمو سكاني سريع في بلدان ومناطق معينة (راجع المقال بعنوان «التقدم في العمر» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية). وحقيقة الأمر أن التراجع العام في معدل النمو السكاني العالمي يحجب تحولات هائلة في توزيع سكان العالم حسب الوضع التنموي والمنطقة الجغرافية.

ففي عام ١٩٥٠، شكلت البلدان الأقل تقدما حسب تصنيف الأمم المتحدة ٦٨٪ من سكان العالم، مقابل ٨٤٪ حاليا. وستستمر هذه النسبة في الارتفاع نظرا لأن الزيادة الصافية المتوقعة في التعداد السكاني العالمي بمقدار ملياري نسمة تقريبا على مدار العقود الثلاثة القادمة ستتركز بالكامل تقريبا في المناطق الأقل تقدما. ويعد ذلك شاغلا كبيرا، نظرا لأن المناطق الأقل تقدما غالبا ما تكون أكثر هشاشة — سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وبيئيا — مقارنة بالمناطق الأكثر تقدما.

ويبلغ التعداد السكاني الحالي في الصين ١,٤٤ مليار نسمة، وهي بذلك البلد الأكبر في العالم من حيث الكثافة السكانية، وتليها الهند التي يبلغ عدد سكانها ١,٣٨ مليار نسمة. ولكن بحلول نهاية هذا العقد، ستصبح الهند هي البلد الأكبر من حيث الكثافة السكانية، إذ يُتوقع بلوغ تعدادها السكاني ١,٥٠ مليار نسمة، وفي المقابل، ستصل الذروة السكانية في الصين إلى ١,٤٦ مليار نسمة. وخلال الفترة ٢٠٢٠–٢٠٥٠، سيتقدم ترتيب نيجيريا (التي يُتوقع أن تحل محل الولايات المتحدة لتصبح ثالث أكبر بلد من حيث الكثافة السكانية) وباكستان — وهما بالفعل ضمن البلدان العشرة الأعلى كثافة سكانية. وستظل آسيا موطنا لنسبة كبيرة ولكن متناقصة من سكان العالم (٦٠٪ حاليا و٥٤٪ في عام ٢٠٥٠).

وأخيرا، وعلى الرغم من النمو السكاني المستمر على مستوى العالم، فخلال الفترة ٢٠٢٠–٢٠٥٠، يُتوقع أن يكون النمو السكاني سالبا في ٦١ بلدا وإقليما تضم حاليا ٢٩٪ من سكان العالم، وتشير التوقعات إلى أن بلغاريا ستشهد التراجع الأكبر على الإطلاق (–٢٣٪) (راجع المقال بعنوان «الهجرة الجماعية من أوروبا الشرقية» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية).

معدلات الوفيات والخصوبة والهجرة

يعكس حجم السكان ومعدل نموهم عددا من القوى الأساسية المتمثلة في معدلات الوفيات والخصوبة والهجرة الدولية. وتتفاوت هذه القوى تفاوتا كبيرا عبر البلدان، ويمكن أن تفسر عددا من أهم الاختلافات في النشاط الاقتصادي والأداء، مثل رأس المال المادي والعمالة ومراكمة رأس المال البشري، والرفاهية الاقتصادية والنمو، والفقر وعدم المساواة.

وعادة ما تتأثر هذه القوى بالصدمات الاقتصادية، وبالتطورات السياسية أيضا، مثل اشتعال الحروب وانتهائها وأزمات الحوكمة. وارتبط النمو السكاني في العديد من الاقتصادات النامية بظاهرة يُطلق عليها «التحول الديمغرافي» – أي التحول من معدلات وفيات مرتفعة إلى معدلات وفيات منخفضة وما يليه من تحول مماثل في معدلات المواليد.

وعلى مدى الجانب الأكبر من تاريخ البشرية، كان الشخص العادي يعيش حوالي ٣٠ عاما. ولكن بين عامي

خلال العقود القادمة، ستكون العوامل الديمغرافية مواتية بشكل أكبر لتحقيق الرفاهية الاقتصادية في المناطق الأقل تقدما عنها في المناطق الأكثر تقدما.

١٩٥٠و٢٠٢٠، ازداد العمر المتوقع من ٤٦ إلى ٧٣ عاما، ومن المتوقع ازدياده بأربع سنوات إضافية بحلول عام ٢٠٥٠. وبالإضافة إلى ذلك، من المنتظر بحلول عام ٢٠٥٠ أن يتجاوز العمر المتوقع ٨٠ عاما فيما لا يقل عن ٩١ بلدا وإقليما ستشكل حينها ٣٩٪ من سكان العالم. وتعد زيادة عمر الإنسان إنجازا بشريا كبيرا يعكس تحسن آفاق العيش في جميع مراحل دورة الحياة، لا سيما مرحلتي حديثي الولادة والأطفال.

ويستمر التقارب بقوة بين الأعمار المتوقعة عبر البلدان. فعلى سبيل المثال، بلغت فجوة العمر المتوقع بين إفريقيا وأمريكا الشمالية ٣٢ عاما في ١٩٥٠ و٢٤ عاما في ٢٠٠٠، ووصلت إلى ١٦ عاما في الوقت الحالي. وتعكس الانخفاضات التاريخية والمرتقبة في الفجوة الصحية عبر البلدان تحسن مستويات الدخل والتغذية بين البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، ونشر الابتكارات على مستوى التكنولوجيات والمؤسسات الصحية، وتوزيع المساعدات الدولية.

وخلال الخمسينات والستينات، كانت السيدة تلد خمسة أطفال تقريبا في المتوسط خلال السنوات الإنجابية من حياتها. أما في الوقت الحالي، فالسيدة العادية تنجب أقل من ٢,٥ طفل تقريبا. ومن المفترض أن يعكس ذلك ازدياد تكلفة تنشئة الأطفال (بما في ذلك تكلفة الفرصة البديلة المتمثلة أساسا في أجور النساء)، وزيادة توافر وسائل منح الحمل الفعالة، وربما أيضا تنامي الشعور بانعدام أمن الدخل.

وقد نتجت عن هذا التراجع في معدل الخصوبة انعكاسات اجتماعية واقتصادية مهمة للغاية. فقد ساعد انخفاض معدل الخصوبة في رفع أعباء الحمل وتنشئة الأطفال عن كاهل العديد من النساء، إلى جانب مزايا أخرى. وساهم أيضا في تمكين المرأة داخل أسرتها ومجتمعها المحلي والمجتمع عموما، وسمح لها بالمشاركة بفعالية أكبر في سوق العمل مدفوع الأجر. وكانت هذه العوامل مجتمعة داعمة لخيار انخفاض معدل الخصوبة.

وخلال الفترة ما بين ١٩٧٠ و٢٠٢٠، انخفض معدل الخصوبة في جميع بلدان العالم. وكان الانخفاض أكبر عادة في البلدان التي سجلت مستويات خصوبة أولية مرتفعة، وهو ما يمثل جانبا آخر من جوانب التقارب الديمغرافي. وفيما بين المناطق الجغرافية، تسجل إفريقيا وأوروبا حاليا أعلى (٤,٣) وأقل (١,٦) معدل خصوبة، على الترتيب.

وإذا كان للمرأة في العمر الأمثل للحمل وزن كاف في الهيكل العمري للسكان، فإن معدل الخصوبة قدره ٢,١ يمكن أن يؤدي زيادة معدل النمو السكاني على المدى القصير والمدى المتوسط؛ نظرا لأن معدل خصوبة المرأة المنخفض يوازنه بل ويتجاوزه عدد النساء اللاتي يرزقن بأطفال. وتعرف هذه السمة الديناميكية السكانية باسم الزخم السكاني، وهي تساعد (إلى جانب الهجرة) في تفسير الأسباب وراء النمو السكاني في ٦٩ بلدا وإقليما بالرغم من أن معدلات الخصوبة فيها تقل عن ٢,١.

كذلك تعد الهجرة بين البلدان من العوامل المؤثرة على النمو السكاني. ولهذه الآثار أهمية كبيرة في بعض البلدان، مثل غيانا وساموا وتونغا، حيث ازدادت الهجرة الصافية إلى الخارج بدرجة كبيرة خلال الثلاثين عاما الماضية. وسجلت البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة أعلى معدلات الهجرة الصافية إلى الداخل. ومن بين بلدان القوى العظمى العشرة الأكثر كثافة سكانية، توجد النسبة الأكبر نسبيا من المهاجرين في الولايات المتحدة (١٥٪ في عام ٢٠١٩). غير أن الهجرة الدولية ليست من القوى الديمغرافية المؤثرة في معظم البلدان؛ وذلك لأن ٩٦٪ من سكان العالم يعيشون حاليا في البلدان التي وُلدوا فيها (راجع المقال بعنوان «الطيور المهاجرة» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية).

ديناميكية الهيكل العمري

يعكس الهيكل العمري للسكان في الأساس معدلات الخصوبة والوفيات التاريخية. ففي البلدان التي سجلت معدلات وفيات مرتفعة، عادة ما يكون التحسن في معدلات البقاء أكبر بين الأطفال مقارنة بالفئات العمرية الأخرى. ويؤدي ذلك بالفعل إلى حدوث طفرة في عدد المواليد. وفي نهاية المطاف، تتوقف هذه الطفرة نتيجة تراجع معدلات الخصوبة بسبب التحسن المتصور في معدل بقاء الأطفال على قيد الحياة، وانخفاض مستوى الخصوبة المرغوب مع زيادة وتيرة التنمية الاقتصادية. ولكن مع انتقال مجموعة المواليد الكبيرة نسبيا إلى مرحلة المراهقة والدخول في سنوات البلوغ، تزداد نسبة السكان في سن العمل والادخار.

ويؤدي ذلك إلى تعزيز القدرة الإنتاجية للاقتصاد على أساس نصيب الفرد، ويفتح المجال أمام النمو السريع في مستويات الدخل والحد من الفقر. ويتضح من أحداث العقد الماضي، بدءا من الانتفاضات العربية وحتى موجة الاحتجاجات الشعبية الأخيرة في شيلي والسودان، أن البلدان التي لا تستطيع توفير عدد كاف من الوظائف لأعداد الشباب الكبيرة تصبح عرضة لعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

ويشير مصطلح «المكاسب الديمغرافية» إلى العملية التي يمكن للهيكل العمري المتغير أن يساهم من خلالها في تعزيز النمو الاقتصادي. ويتوقف ذلك بالطبع على عدد

من العوامل المعقدة، بما في ذلك طبيعة التغير الديمغرافي ووتيرته، وآليات سوق العمل وسوق رأس المال، وإدارة الاقتصاد الكلي والسياسات التجارية، والحوكمة، ومراكمة رأس المال البشري. غير أن نموذج المكاسب الديمغرافية يمكن أن يعكس الكثير من التفاوت في الأداء الاقتصادي في الماضي بين مختلف البلدان والمناطق (مثل شرق آسيا مقابل أمريكا اللاتينية مقابل إفريقيا جنوب الصحراء) ويساعد في تحديد الأوضاع الأكثر والأقل ملاءمة للنمو الاقتصادي على مستوى البلدان في المستقبل. فعلى سبيل المثال، يُتوقع خلال الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٣٠ أن تحقق نيبال والأردن وبوتان وإسواتيني المكاسب الأكبر على الإطلاق على مستوى العالم المرتبطة بنسب السكان في سن العمل والسكان في غير سن العمل.

وتقيس نسبة الإعالة العمرية، وهي النسبة العكسية لمن هم في سن العمل مقابل من هم في غير سن العمل، الضغوط الاقتصادية التي يواجهها المواطنون في سن العمل لإعالة المواطنين في غير سن العمل، إلى جانب إعالة أنفسهم. وفي عام ١٩٩٠، انخفضت هذه النسبة بدرجة كبيرة في المناطق الأكثر تقدما عنها في المناطق الأقل تقدما (٠,٦٨ مقابل ١,٠٤).

ولكن بحلول عام ٢٠٢٠، ونتيجة لانخفاض معدل الخصوبة بأشكال مختلفة وزيادة أعداد المسنين، ارتفعت نسبة الإعالة العمرية إلى ٠,٧٠ في المناطق الأكثر تقدما وتراجعت إلى ٠,٧٥ في المناطق الأقل تقدما. وبحلول عام ٢٠٥٠، يُتوقع أن تكون هذه النسبة أعلى في المناطق الأكثر تقدما (٠,٨٩) مقارنة بالمناطق الأقل تقدما (٠,٧٧). ويشير هذا التحول إلى أن العوامل الديمغرافية ستكون مواتية بشكل أكبر لتحقيق الرفاهية الاقتصادية في المناطق الأقل تقدما عنها في المناطق الأكثر تقدما. ويصح ذلك في إفريقيا تحديدا، وهي المنطقة الوحيدة التي يُتوقع أن تنخفض فيها نسبة الإعالة العمرية بحلول عام ٢٠٥٠.

وفي البلدان التي لم تشهد تحولا ديمغرافيا ملحوظا بعد (مثل تشاد، وجمهورية إفريقيا الوسطى، والصومال، وسيراليون)، تم توجيه السياسات على النحو الملائم لدعم هذه التحولات. وتتضمن هذه السياسات الاستثمارات التي تعزز فرص بقاء المولودين حديثا والأطفال على قيد الحياة، مثل توفير اللقاحات لأعداد أكبر من المواطنين وتوفير المزيد من نظم الرعاية الصحية الأساسية التي تمتلك الأدوات والموارد اللازمة والعدد الكافي من العاملين.

وبالنسبة للبلدان التي شهد سكانها مكاسب على جانب الصحة ومعدل البقاء على قيد الحياة، فيمكنها الاستفادة من السياسات الرامية إلى خفض معدلات الخصوبة، مثل تشجيع تعليم الفتيات وتوفير خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.

أما البلدان التي تتركز نسبة كبيرة من سكانها في دورة الحياة المثلى للعمل والادخار، فتحتاج إلى سياسات لتحقيق المكاسب المحتملة من العوامل الديمغرافية المواتية. وتتضمن هذه السياسات دعم آليات المنافسة في سوق العمل وسوق رأس المال، وتزويد العاملين بالمهارات والمؤهلات اللازمة، وبناء البنية التحتية، والإدارة السليمة للاقتصاد الكلي، وسياسات تجارية محكمة التصميم، وسلامة نظم الحوكمة. ودائما ما يكون تنفيذ هذه السياسات أمرا جيدا، ولكن ارتفاع نسبة السكان في سن العمل يزيد من المخاطر.

وقد يكون من الصعب في بعض البلدان الاستثمار في مجموعة السياسات المختلفة تلك، نظرا لأن نصيب الفرد من الدخل الحقيقي فيها أقل حاليا مما كان عليه في بعض من الاقتصادات المتقدمة المعاصرة عندما كانت في نفس المرحلة الديمغرافية.

اتساع الرقعة الرمادية عالميا

تعد شيخوخة السكان هي الاتجاه الديمغرافي المسيطر في القرن الحادي والعشرين — وهي انعكاس لزيادة الأعمار وانخفاض معدل الخصوبة وانتقال أعداد كبيرة إلى المراحل الأكبر سنا. فلم يسبق أن ارتفعت أعداد السكان الذين تتجاوز أعمارهم الخامسة والستين (وهي سن الشيخوخة المتعارف عليها) إلى هذا المستوى. ومن المتوقع أن يزداد عدد المسنين بمليار مسن في العقود الثلاثة إلى الأربعة التالية، علاوة على ٧٠٠ مليون مسن يعيشون اليوم. وبين السكان الأكبر سنا، تنمو فئة السكان الذين تتجاوز أعمارهم ٨٥ عاما بمعدل سريع للغاية، ويُتوقع ارتفاع عددهم ليتجاوز نصف المليار في الثمانين عاما القادمة. وهو اتجاه مهم نظرا لأن احتياجات وقدرات السكان في الفئة العمرية التي تزيد على ٨٥ عاما تختلف اختلافا كبيرا عن احتياجات وقدرات السكان في الفئة العمرية من ٦٥ عاما إلى ٨٤ عاما.

وبالرغم من أن جميع بلدان العالم ستشهد زيادة في أعداد المسنين، ستكون هناك فروق شاسعة في وتيرة هذه الظاهرة بين البلدان. وتأتي اليابان في المقدمة حاليا، حيث تبلغ نسبة السكان ممن هم في سن الخامسة والستين أو أكبر ٢٨٪، أي أعلى من المتوسط العالمي بثلاثة أضعاف. وبحلول عام ٢٠٥٠، سترتفع نسبة السكان المسنين في ٢٩ بلدا وإقليما عن مستواها الحالي في اليابان. وفي واقع الأمر، ستتجاوز نسبة المسنين في جمهورية كوريا في النهاية مثيلتها في اليابان لتصل إلى ٣٨,١ ٪، وهو مستوى غير مسبوق تاريخيا. كذلك فإن وسيط الأعمار في اليابان (٤٨,٤) هو الأعلى حاليا مقارنة بأي بلد آخر، ويزيد عن وسيط الأعمار في إفريقيا (١٩,٧) بأكثر من ضعفين. ولكن في عام ٢٠٥٠، يُتوقع أن تتقدم كوريا (متوسط أعمار ٥٦,٥ في عام ٢٠٥٠) على اليابان (٥٤,٧) أيضا على ذلك المقياس.

ومنذ ثلاثة عقود، كانت نسبة السكان من المراهقين والشباب (١٥ إلى ٢٤ عاما) أعلى من نسبة السكان الأكبر سنا بأكثر من ثلاثة أضعاف. وبعد ثلاثة عقود من الآن، ستنتقل جميع هذه المجموعات العمرية تقريبا إلى مرحلة كبار السن.

بين السكان الأكبر سنا، تنمو فئة السكان الذين تتجاوز أعمارهم ٨٥ عاما بمعدل سريع للغاية، ويُتوقع ارتفاع عددهم ليتجاوز نصف المليار في الثمانين عاما القادمة.

وحسب مجموعات الدخل، ستشهد البلدان المصنفة حاليا ضمن مجموعة الدخل المتوسط أعلى نمو في أعداد المسنين. وهو أمر غير مستغرب نظرا لأن هذه البلدان تشكل ٧٤٪ من سكان العالم. ولكن الأمر الذي قد يدعو إلى الاستغراب هو أن نسبة السكان الأكبر سنا في البلدان متوسطة الدخل تنمو بمعدل أسرع مقارنة بالبلدان منخفضة الدخل ومرتفعة الدخل. علاوة على ذلك، ومقارنة بالبلدان مرتفعة الدخل، يُتوقع للبلدان المصنفة حاليا في المجموعة متوسطة الدخل أن تسجل دخولا حقيقية أعلى عندما ترتفع نسب السكان الأكبر سنا إلى نفس المستوى. ويتعارض ذلك مع الادعاء الشائع بأن الاقتصادات النامية ستصل إلى مرحلة الشيخوخة قبل أن تنضم إلى مصاف البلدان الغنية.

ولا يتمثل التحدي الأساسي الذي تواجهه البلدان متوسطة الدخل في عدم كفاية الدخل المتاح لرعاية كبار السن، ولكنه يكمن في مدى فعالية المؤسسات والسياسات في تعزيز الأمن الاقتصادي والاجتماعي بين كبار السن على نحو مستدام ماليا.

وتدق شيخوخة السكان ناقوس الخطر في جميع أنحاء العالم. وأصبحت مسألة زيادة الأعمار، وما إذا كانت ستؤدي إلى عيش الفرد لفترة أطول أم أقل في حالة هشة وضعيفة، من أهم التحديات التي تواجه صناع السياسات في القطاعين العام والخاص في جميع أنحاء العالم دون إيجاد حل لها حتى الآن (راجع المقال بعنوان «حياة مديدة سعيدة» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية).

ولا يزال الاقتصاديون يعربون عن مخاوفهم إزاء الضغوط الخافضة للنمو الاقتصادي نتيجة نقص العمالة ورأس المال وتراجع أسعار الأصول في المستقبل نتيجة تزايد أعداد السكان الأكبر سنا الذين يقومون ببيع استثماراتهم لإعالة أنفسهم. وهناك قضية أخرى مهمة تتعلق بالضغوط على المالية العامة؛ فالخزانة العامة ستتكبد أعباء بسبب تنامي التزامات المعاشات، وتكاليف الرعاية الصحية والرعاية طويلة الأمد المرتبطة بالزيادة المتوقعة في معدل الإصابة بالأمراض المزمنة وانتشارها، كالسرطان وغيره. ومع ذلك، سيكون من الممكن موازنة هذه التحديات جزئيا من خلال القيمة المتزايدة، التي عادة ما يتم إغفالها، الناتجة عن مشاركة كبار السن في أنشطة إنتاجية غير سوقية، مثل العمل التطوعي وخدمات تقديم الرعاية.

ونظرا لعدم وجود دروس تاريخية سابقة عن كيفية التعامل مع عالم يشهد مثل هذه الزيادة في أعداد كبار السن، يزداد عدم اليقين بشأن المستقبل الجماعي. غير أن التصدي للتحديات الناتجة عن زيادة أعداد المسنين بنفس النهج المعتاد التعامل به مع التحديات الأخرى سيكون خيارا غير مسؤول.

ويوجد عدد من الاستجابات التي يمكن الاستعانة بها للتخفيف من الأعباء الاقتصادية الناتجة عن شيخوخة السكان. وتتضمن هذه الاستجابات إصلاح السياسات بغرض تعزيز الاستدامة المالية والمساواة بين الأجيال في تمويل خدمات الرعاية الصحية ومعاشات التقاعد. كذلك سيسهم في التخفيف من الأعباء رفع السن القانونية للتقاعد التي ظلت ثابتة نسبيا في جميع بلدان العالم تقريبا خلال العقود القليلة الماضية (راجع المقال بعنوان «تقدم في السن وليس إغراقا في الفقر» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية). وتعد سياسة الحوافز الضريبية الداعمة لزيادة الإنجاب من الخيارات الممكنة أيضا على المدى الطويل، ولكن تأثيرها على الخصوبة لم يثبت حتى الآن.

وتوجد نهج أخرى أيضا تتضمن العمل على زيادة تركيز نظم الرعاية الصحية على الاكتشاف المبكر للأمراض وعلى الوقاية منها، من خلال التوعية بمنافع النشاط البدني وتوفير الدعم اللازم لهذه الأنشطة على سبيل المثال. ويمكن المساعدة على التصدي لمشكلة نقص العمالة من خلال إرخاء الحواجز المؤسسية والاقتصادية المفروضة على الهجرة الدولية من المناطق التي توجد بها نسبة كبيرة نسبيا من السكان في سن العمل.

وأخيرا، من شأن الابتكارات التكنولوجية على الأرجح تحسين الآثار الناتجة عن شيخوخة السكان. ويعد استحداث عقارات جديدة لإبطاء عملية الشيخوخة والحفاظ على صحة السكان لسنوات أطول، وابتكار أجهزة مساعدة مثل الروبوتات، مثالين من أمثلة عديدة على كيفية تحسين هذه الآثار. ويمكن النظر أيضا في تطبيق ابتكارات مؤسسية، كاستحداث نماذج جديدة لتقديم خدمات الرعاية الصحية بالمنازل، ونظم نقل عام، وتصميم مناطق حضرية، وأدوات مالية.

الخلاصة

شهدت المؤشرات الديمغرافية على مستوى العالم والمناطق والبلدان تغيرات هائلة منذ أوائل الخمسينات، ومن المتوقع أن تطرأ عليها تغيرات مماثلة في العقود التالية. ولا تزال ظاهرة شيخوخة السكان تشكل محور الاهتمام بين الظواهر الديمغرافية العالمية بعد أن كان التركيز ينصب على النمو السكاني. غير أن هاتين الظاهرتين وأسبابهما نتجت عنهما تبعات عميقة على مجموعة من مؤشرات ومحددات الرفاهية الاقتصادية والتقدم، وستستمر هذه التبعات في المستقبل. غير أن العوامل الديمغرافية لن تظل ثابتة، ولا كذلك انعكاساتها على الرفاهية الفردية والجماعية. FD

ديفيد بلوم أستاذ الاقتصاد والديمغرافيا بكلية تشان للصحة العامة بجامعة هارفارد.